# تجاوز الفقر عبر قناة النمو

## التوسع الاقتصادي يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر بإنشاء فرص عمل وإتاحة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الموجهة لمكافحته

*آرفيند باناغاريا*
*Arvind Panagariya*

إن الأمل في إحراز تقدم ملموس نحو الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل – التي يقع كثير منها في جنوب آسيا وأفريقيا – يصبح ضعيفا بدون تحقيق نمو سريع ومستمر. فالنمو السريع يوفر فرص عمل مربحة للكثيرين في حين يولد الإيرادات الضريبية سريعة الارتفاع واللازمة لتمويل برامج مكافحة الفقر. ويجزم الناقدون لهذا الرأي بأن الفقراء لا يصلهم إلا النزر اليسير من النمو، متجاهلين أنه بدون هذا النمو ستفتقر البلدان منخفضة الدخل إلى الموارد المالية اللازمة لإعادة التوزيع على أساس مستمر.

وقد أعطى قادة الهند الأولوية القصوى لتخفيف أعباء الفقر منذ إطلاق البرنامج التنموي في بلادهم عام ١٩٥٠. ومع ذلك، ظلت برامج مكافحة الفقر في الهند تعاني لعقود طويلة من نقص كبير في التمويل لأن البلاد كانت فقيرة وتنمو ببطء شديد. ونتيجة لهذا الدخل المنخفض والنمو البطيء حُرِم فقراء الهند من منافع النمو المباشرة – المتمثلة في زيادة فرص العمل – ومنافعه غير المباشرة، وهي برامج مكافحة الفقر جيدة التمويل. وعلى النقيض من ذلك، فإن بلدانا أخرى مثل جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية، التي استطاعت أن تطلق اقتصاداتها نحو آفاق النمو الرحبة في مطلع الستينات من القرن الماضي، سرعان ما انتشلت سكانها بأسرهم من وهدة الفقر. وتحركت الصين في وقت أقرب في الاتجاه نفسه.

وفي الهند، كان تراكم النمو البطيء لثلاثة عقود والذي أعقبه بعض التسارع، هو الذي بدأ في النهاية يضع حدا للفقر. لكن الهند لم تستطع أن تتحمل عبء تنفيذ برامج اجتماعية واسعة النطاق، مثل خطة ضمان توفير فرص العمل للأسر الريفية ومنح حقوق فعلية للحصول على التعليم والأمن الغذائي، إلاّ بعد عقدين أو ثلاثة عقود أخرى من تحقيق نمو سنوي يقرب من ٦٪. والقضية الأخرى بطبيعة الحال هي استمرار النظرة السلبية لهذه البرامج لاحتمال ما قد يترتب عليها من عواقب سلبية على النمو.

وفي حين يقوم النمو بدور حاسم في توليد الموارد الضرورية لتمويل برامج كبيرة لمكافحة الفقر، فينبغي أيضا ألا نغمطه حقه في إسهامه المباشر في تخفيف أعباء الفقر. فالنمو السريع للصناعات كثيفة العمالة في جمهورية كوريا وفي مقاطعة تايوان الصينية في الستينات وفي وقت أقرب في الصين وفيتنام اجتذب أعدادا كبيرة من المزارعين إلى وظائف الصناعة التحويلية ذات الأجور المجزية. فعلى سبيل المثال، كان ٩,٤٪ من القوى العاملة الكورية مستخدما في الصناعة عام ١٩٦٥، مقابل ٢١,٦٪ عام ١٩٨٠، في حين انخفضت نسبة العمالة الزراعية من ٥٨,٦٪ إلى ٣٤٪ خلال المدة نفسها. وانعكاسا لارتفاع الإنتاجية، ارتفع متوسط الأجور الحقيقية بمعدل سنوي يتجاوز ١٠٪ خلال هذه المدة.

وعلى نحو متماثل، يحظى الفقراء بقدر أقل من العون عندما تسفر السياسات عن عرقلة نمو الصناعة كثيفة العمالة. فقد عمدت الهند لردح طويل من الزمن إلى قصر عمليات إنتاج كل المنتجات كثيفة العمالة تقريبا، مثل الملابس والأحذية ولعب الأطفال والسلع الاستهلاكية الخفيفة، على مشروعات يبلغ الحد الأقصى للاستثمار فيها نحو ١٠٠ ألف دولار (عُدِّل فيما بعد إلى ٢٥٠ ألف دولار). وقد أسفر ذلك عن انتشار المشروعات بالغة الصغر التي تفتقر إلى الكفاءة وتتسم بمحدودية قدرتها على الاستفادة من الأسواق العالمية الشاسعة للمنتجات كثيفة العمالة. ولم تحقق لعب الأطفال الهندية نجاحا في الأسواق العالمية مطلقا، وتبلغ حصة الهند في سوق الملابس في الولايات المتحدة حاليا نحو نفس حصة بنغلاديش الأصغر كثيرا من حيث الحجم. وعلى الرغم من إلغاء هذه الممارسة عمليا، فلا تزال قوانين العمل الصارمة في القطاع الرسمي تعرقل دخول شركات الصناعة التحويلية الكبيرة في قطاع الصناعات كثيفة العمالة. فتحقق النمو في الهند بقيادة القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والعمالة الماهرة مثل السيارات وقطع غيار السيارات وتكرير البترول والصلب وتكنولوجيا المعلومات والمنتجات الصيدلانية. وكانت المحصلة هي تحول شديد البطء للقوى العاملة في

تجفيف الملابس على طبق استقبال للأقمار الصناعية، برانكوينها، البرازيل.

الهند من الزراعة إلى الصناعة، ومن ثم، عدم القدرة على الاستغلال الكامل للتأثير المباشر المحتمل للنمو على تخفيف حدة الفقر. وألقى هذا الأمر بالطبع عبئا أكبر على برامج مكافحة الفقر. ولسوء الحظ، فإن هذه البرامج تتطلب بقاء الفقراء حيث هم لتلقي المنافع مما يعرقل الانتقال من العمل منخفض الإنتاجية كالزراعة.

## قياس عدم المساواة

عند مواجهة الناقدين بالدليل على أنه ما من بلد استطاع أن يخفض الفقر بصورة جذرية بدون تحقيق النمو، يتحول جدلهم إلى مسألة عدم المساواة. ويذهبون إلى أنه حتى إذا ساعد النمو في الحد من الفقر، يجب أن يكون نموا معتدلا حتى لا يزيد من عدم المساواة. ومن الصعب محاصرة الناقدين عندما يتعلق الأمر بعدم المساواة؛ نظرا لأن هناك مقاييس بديلة كثيرة له ليس بالضرورة أن تتحرك جميعها في الاتجاه نفسه.

وعلى سبيل المثال، يمكننا أن ندرس علاقة النمو بالتوزيع الكلي للدخل على السكان المواطنين مقيسا بمعامل جيني (والذي يتراوح من صفر للمساواة التامة في توزيع الدخل إلى ١ لعدم المساواة على الإطلاق). وبدلا من ذلك، فقد يشغلنا متوسط دخل أعلى ٥٪ من السكان مقارنة بمتوسط دخل أقل ٥٪ منهم. وفي ظل ظروف معقولة، حتى وإن كان المقياس الأول يبين تراجع مستوى عدم المساواة، فيمكن أن يكشف المقياس الأخير عن حدوث العكس.

كذلك يمكن قياس عدم المساواة من حيث الفروق بين متوسط الدخول في الريف والحضر. كما يمكننا أن ننشغل بعدم المساواة الإقليمية مقيسة بالفروق في حصة الفرد من الدخل عبر الدول المختلفة. ثم هناك عدم المساواة في الأجر بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، وبين العمال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. وتطول القائمة.

ووفقا لبعض هذه المقاييس، هناك أسباب وجيهة تفسر سبب تزايد عدم المساواة مع اطراد النمو. فعلى سبيل المثال، من شبه المؤكد أن يسجل اقتصاد سريع النمو ارتفاعا في نسبة دخل أعلى ٥ ٪ إلى دخل أدنى ٥ ٪ من الأفراد. ولكي يتحقق النمو السريع المستمر، ينبغي أن تحقق قلة من أصحاب المشروعات قدرا كبيرا من الثروة من خلال وسائل مشروعة. وينتهي الأمر بأصحاب المشروعات المذكورين بالاستحواذ على جزء كبير من تلك الثروة. وفي نهاية الأمر، فإن احتمال احتفاظ الأفراد بحصة كبيرة من الثروة التي يحققونها هو الذي يحفزهم على تكوين الثروة في المقام الأول. وبالمثل، ففي المراحل الأولى من النمو غالبا ما يتركز النمو السريع في جيوب حضرية قليلة، الأمر الذي من شأنه أن يضيف إلى عدم المساواة بين الحضر والريف وكذلك عدم المساواة الإقليمية.

## الثروة النسبية

ومن ثم، فإن السؤال الحقيقي لا يدور حول ما إذا كان النمو السريع يزيد من عدم المساواة أم لا، وإنما هو ما إذا كان شكل عدم المساواة الذي يجده المواطنون بغيضا آخذا في الزيادة، وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي ينبغي عمله. فعدم المساواة الذي يسفر عن عيش نسبة من السكان في فقر مدقع يستحق الشجب، وينبغي إعطاء الأولوية لمحاربته. وما دام الفقر المدقع موجودا، فإن أكبر المكاسب من محاربة الأشكال الأشد بغضا من عدم المساواة يرجح أن تتحقق من خلال تخفيف أعباء الفقر. على سبيل المثال، نظرا لتركز الفقراء في المناطق الريفية، فإن زيادة الدخول في الريف من خلال برامج مكافحة الفقر وأيضا من خلال هجرة العمال للمناطق الحضرية، من شأنها أن تقلل تلقائيا من عدم المساواة بين الريف والحضر. كذلك غالبا ما يتركز الفقراء في مناطق بعينها، ومن ثم فإن تركيز برامج مكافحة الفقر في تلك المناطق سيخفف من عدم المساواة على المستوى الإقليمي.

ومن المفارقات أن مقياس عدم المساواة الذي يركز عليه الاقتصاديون على نحو أكثر شيوعا – أي معامل جيني محسوبا بالنسبة للبلد المعني بأسره أو لمنطقة معينة – ربما كان هو الأقل أهمية لتصور المواطن الفرد لرفاهيته. جرّب أن تسأل أحد سكان القرى عما إذا كان يعرف اتجاه حركة معامل جيني في ولايته أو بلده في السنوات العشرة الماضية، أو ما إذا كان مهتما بالزيادة التي تبلغ ١٠ ٪ في معامل جيني الوطني أو المحلي في السنوات العشر الماضية. وتأكد أنه لن يستوعب السؤال. ومن ناحية أخرى، فمثلما أدركت من زيارة قمت بها مؤخرا للقرية التي أنحدر منها، سيهتم ساكن القرية بأسباب عدم زيادة الدخول في قريته بنفس وتيرة ارتفاعها في المدينة المجاورة. وعندما يتعلق الأمر بعدم المساواة، فإن الأفراد يقيّمون أوضاعهم في بيئتهم المباشرة، التي تقتصر عادة على جيرانهم وأصدقائهم وزملائهم في العمل، وفي البلديات المجاورة.

وهناك نقطتان أخيرتان:

• أولا، إن عدم المساواة يمكن بالتأكيد احتماله بدرجة أكبر في اقتصاد يحقق النمو. فعندما يصعد الجميع إلى أعلى السلم المتحرك، فإن تَمَكُّن البعض من ارتقائه أو الركض إلى أعلاه يكون أقل مدعاة للقلق من تعطل هذا السلم تاركا البعض بلا أي أمل في الوصول إلى القمة.

• ثانيا، إذا تراكمت الثروة من خلال وسائل مشروعة في مناخ مفتوح وتنافسي، فإن عدم المساواة يمكن أن يكون له تأثير ملهم. ففي عام ١٩٩٧، عندما قام بيل غيتس – الذي أصبح من أصحاب المليارات في غضون عدة سنوات – بزيارة الهند لأول مرة، أثار الروع في نفوس شباب الهند. لكن بعد ذلك بعشر سنوات، أي في عام ٢٠٠٧، عندما أوردت مجلة فوربس (Forbes) أسماء ما يصل إلى ٥٤ من أصحاب المليارات في الهند، قال كثير من الشباب لأنفسهم: «إنهم لا يختلفون عنا في شيء؛ فإن استطاعوا تحقيق ذلك، فبوسعنا أيضا تحقيقه».

وقد قام عظيم بريمجي – رئيس شركة «ويبرو» متعددة الجنسيات لتكنولوجيا المعلومات والملياردير العصامي الذي ينتهج أسلوب حياة متواضعا، ويسافر جوا في الدرجة الاقتصادية، ويقود سيارة من طراز تويوتا – بوصف المسألة لمراسل هيئة الإذاعة البريطانية في عام ٢٠٠٧ على النحو التالي: «مع الاهتمام الذي اكتسبته بسبب ثروتي، اعتقدت أنني قد أصبح مصدرا للاستياء، لكن العكس تماما هو ما قد حدث – فقد ولد ذلك طموحا أكبر كثيرا لدى أناس كثيرين».

ويصدق التأثير الملهم أيضا على المستوى الجماعي. فعندما حققت كل من كوريا والصين ومقاطعة تايوان الصينية نموا سريعا، ربما قال السياسيون في الهند: «لن نستطيع أن نفعل ما فعلوه، إنهم صينيون ونحن هنود!». وعندما نمت الأقاليم الهندية مثل هاريانا، وماهاراشترا، وغوجارات بنفس المستوى من السرعة، لم يعد في مقدور السياسيين في بيهار وأوريسا أن يبدوا العذر نفسه. وبدلا من ذلك، اضطروا إلى إعادة النظر في السياسات المطبقة في ولايتيهما.

وقبل أقل من خمس سنوات، كانت الصحافة الهندية مليئة بتحذيرات من ثورة وشيكة بسبب تزايد عدم المساواة الإقليمية. واليوم، تمتلئ المساحة نفسها بقصص عن كيفية تحقيق رئيسا وزراء بيهار وأوريسا للتحول الشامل في ولايتيهما، محققين معدلات نمو تتراوح بين ٨٪ و ٩ ٪.■

آرفيند باناغاريا هو أستاذ في الاقتصاد، وجاغديش باغواتي أستاذ في الاقتصاد السياسي الهندي في جامعة كولومبيا وزميل أقدم غير مقيم في مؤسسة بروكينغز.